خطاب معالي مفوضة الأمن الغذائي أمام اللجنة الخمسين الأمن الغذائي للفاو

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانيةالتي تنتمي إلي منطقة الساحل معرضة بشدة لمخاطر التغيرات المناخيةفهي لا تنتج في الواقع سوي 30 من من حاجيات السكان الغذائية منمايجعل حوالي 10٪ من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي و يتضاعف هذا الرقم خلال موسم العجاف ، من يونيو إلى أغسطس.

وفي عام 2020 وعلي غرار بقية العالم ، تضررت البلاد بشدة من جائحةCOVID-19 ،التي أدت زيادة علي أعبائها الصحية إلي إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وإضطراب شبكات التوريد العالمية.

وقد ضاعف من حدة هذه الوضعية تداعيات الحرب في أكرانيا التي أدت إلى إرتفاع مذهل في مادتي القمح والأسمدة بالإضافة لأسعار الطاقة

وفي نفس السياق تعتبر موريتانيا البلد الوحيد في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، التي ، تستضيف آلاف اللاجئين في منطقة تعيش عدم إستقرار وتهديدات أمنية كبيرة .

ولمواجهة مختلف هذه الأزمات المعقدة وضعت الحكومة الموريتانية إستاراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلي:

-توفير المواد الأساية وبأسعار مدعومة

-تقوية الحماية الإجتماعية للفئات الأكثر هشاشة حتي لا يبقي أحد علي قارعة الطريق

-دعم قدرات سكان الأرياف من مزارعين ومنمين علي الصمود

-دعم القدرات الزراعية

وللوصل إلي تحقيق هذه الأهداف إعتمدت هذه الإستراتيجية علي المحاور التالية:

-تعبئة الموارد المالية الضرورية لتطوير الزراعة المطرية والثروة الحيوانية اللتان تشكلان العمود الفقري للإقتصاد الريفي وهو ما مكن من نقل آلاف المزارعين إلي مناطقهم الزراعية وأقتناء آلات زراعية متطورة لزيادة إنتاجهم الزراعي.

-إطلاق برامج هامة للتغذية مكنت من فتح عدد كبير من الكفالات المدرسية في الأ ماكن التي تشهد مسويات مرتفعة من الفقر.

فتح العديد من مراكزالتكوين المهني وفي شتي التخصصات لدمج الشباب في الحياة الإقتصادية النشطة.

ولا يسعني قبل أن أختم هذه المداخلة الا أن أثمن الدعم الذي قدمت كل من منظمة الأغذية والزراعة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي لبلادي خلال السنوات الصعبة الأخيرة•